

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

الاتحادية للضرائب تنشر توضيحًا عامًا بشأن السلع المفقودة أو التالفة

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") توضيحًا عامًا للضريبة الانتقائية (EXTP007) بشأن السلع الانتقائية التالفة أو التي تم اكتشاف نقص في كميتها، بالإضافة إلى آلية إتلاف السلع الانتقائية داخل المنطقة المحددة.

يقدم التوضيح العام المذكور معلومات وإرشادات حول موقف الهيئة فيما يتعلق بالحالات التي يكون فيها الاستثناء من الضريبة الانتقائية متاحًا للسلع الانتقائية التالفة أو المفقودة داخل المنطقة المحددة لأغراض الضريبة الانتقائية.

وكقاعدة عامة، تُعتبر السلع الانتقائية التالفة أو المفقودة داخل منطقة محددة بأنها مطروحة للاستهلاك وتكون بالتالي خاضعة للضريبة الانتقائية. غير أن الاستثناء من الضريبة الانتقائية قد يكون متاحًا في الحالات التالية:

- في حال قام أمين المستودع المسؤول عن السلع الانتقائية بإخطار الهيئة خلال (30) يومًا من اكتشاف التلف أو النقص الحاصل في كمية السلع؛ و
- في حال قبلت الهيئة بأن التلف أو النقص ناتج عن سبب مشروع.

ويهدف إخطار الهيئة وتبليغها بهذه الواقعة، يجب على الخاضع للضريبة الذي يمتلك السلع تقديم نموذج تصريح البضائع المفقودة والتالفة (EX203B) على بوابة الخدمات الإلكترونية التابعة للهيئة، ليتم إرساله بعد ذلك إلى أمين المستودع بهدف الموافقة عليه قبل رفعه إلى الهيئة. وتجدر الإشارة إلى أن التوضيح العام ينص على تفاصيل المعلومات المطلوبة الواجب تضمينها في التصريح والرودد المحتملة التي يمكن استلامها من الهيئة، كما يُدرج عنوان البريد الإلكتروني المخصص لإرسال معلومات داعمة إضافية إلى الهيئة.

وبحسب التوضيح العام، تعتبر الهيئة أن "السبب المشروع" يكون موجودًا في كل من حالات القوة القاهرة (ظروف خارجة عن سيطرة أمين المستودع أو الخاضع للضريبة) والتلف والنقص الطبيعي (على سبيل المثال، انتهاء صلاحية السلع أو فقدان السلع للرطوبة بسبب التبخر) والتلف أو النقص في سياق الإنتاج (مع عدم تجاوز النسبة المحددة من قبل الهيئة). كما يتضمن التوضيح العام أنواع المستندات الداعمة المطلوبة في كل من تلك الحالات.

إضافة إلى ما تقدم، يشير التوضيح العام إلى أنه في حال كان إتلاف السلع ضروريًا، فقد تطلب الهيئة إجراء عملية تفتيش على السلع قبل الموافقة على إتلافها.

الاتحادية للضرائب تنشر توضيحًا عامًا بشأن مصنعية الذهب

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") توضيحًا عامًا لضريبة القيمة المضافة (VATP029) بشأن المقابل الذي يتقاضاه صاغة الذهب عن "مصنعية الذهب"، والتي تكون مرتبطة بمكون خدمة (الإنتاج والتصميم) توريد مشغولات الذهب من قبل الصاغة.

وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (25) لسنة 2018، يجب على الموردين عدم فرض ضريبة القيمة المضافة على توريدات الذهب والألماس وأي منتجات يكون مكوّنها الرئيسي من الذهب أو الألماس على المسجلين لضريبة القيمة المضافة في الدولة، والذين يعتزمون إعادة بيع السلع أو استخدامها لإنتاج أو تصنيع منتجات الذهب أو الألماس على النحو المذكور أعلاه. بدلاً من ذلك، يجب على المستلم تطبيق آلية الاحتساب العكسي على هذه المشتريات. وفي هذا الشأن، يوضح قرار مجلس الوزراء تفاصيل الشروط الواجب استيفاؤها ليكون المستلم مؤهلاً لذلك.

إضافة إلى ما تقدّم، ينصّ التوضيح العامّ على أنه في الحالات التي يكون فيها توريد الذهب ومكوّن الخدمة المصاحب لها عبارة عن توريد واحد مركّب (أي أنّ سعر الذهب نفسه ومكوّن الخدمة لا يتمّ تحصيلهما بشكل منفصل، فمن ثمّ يكون مكوّن الخدمة ملازمًا للمنتج ويتمّ توريد الذهب ومكوّن الخدمة من قبل نفس المورد)، يخضع المقابل الكامل للمنتج للاحتساب العكسي (ورهنًا باستيفاء الشروط الواردة في قرار مجلس الوزراء).

وفي حال كان الذهب ومكوّن الخدمة عبارة عن توريدات متعددة (أي أنّ المورد يفرض مقابلًا منفصلاً للذهب ومكوّن الخدمة، أو يحدّد أسعار الذهب ومكوّن الخدمة بشكل منفصل)، يكون المورد ملزمًا بفرض ضريبة القيمة المضافة على مكوّن الخدمة، في حين أنّ المستلم لن يطبّق آلية الاحتساب العكسي على مكوّن الخدمة (أي أنّ الاحتساب العكسي سيُطبّق فقط على المقابل المتعلق بالذهب).

وعلى الرغم من أنّ أحكام الاحتساب العكسي الواردة في قرار مجلس الوزراء تنطبق على منتجات الذهب والألماس، تشير الهيئة إلى أنّ التوضيح العامّ (VATP029) ينطبق فقط على الذهب والمنتجات التي تحتوي في معظمها على الذهب. إضافة إلى ذلك، لا يسري التوضيح العامّ على الذهب الخاضع لنسبة الصفر (على سبيل المثال، الذهب المصدر أو الذي يكون في شكل معادن ثمينة استثمارية).

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

رفع الرسوم الجمركية على السلع في المملكة العربية السعودية

أصدر وزير المالية في المملكة العربية السعودية ("المملكة") قرارًا وزاريًا رقم 59334 بتاريخ 1443/11/10 هـ (الموافق 9 يونيو 2022)، يقضي بزيادة الرسوم الجمركية على (99) سلعة من فئة المواد الغذائية والمشروبات والمنتجات الصناعية والزراعية. وكما جاء في القرار الوزاري، فإنّ الغرض من هذا القرار هو تحفيز الصناعات والمنتجات الزراعية المحلية وحمايتها.

وتتراوح نسب الرسوم التي تمّ رفعها مؤخرًا من 5.5% إلى 25% كما أنها ستدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من 12 يونيو 2022. للاطلاع على القائمة الكاملة للسلع المشمولة بالقرار الوزاري والمُتاحة حاليًا باللغة العربية، يُرجى استخدام هذا [الرابط](#).

إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في يونيو 2020، تمّ تطبيق الزيادة في نسب الرسوم الجمركية والتي كان لها أثر كبير في مختلف قطاعات الاقتصاد مع زيادة نسب الرسوم الجمركية. للاطلاع على القائمة الكاملة للسلع المتأثرة بالتعديل في 2020، يُرجى استخدام هذا [الرابط](#).

لمعرفة تفاصيل المنتجات المشمولة بالقرار والأثر المحتمل المترتب على الأعمال، يُرجى الاطلاع على [الإشعار](#) الصّادر عن ديپلويت في هذا الشأن.

وللمزيد من المعلومات حول المسائل المتعلقة بالجمارك في المملكة، يُرجى التواصل مع [فيرناند راتن](#)، [أحمد وجيه](#)، [دوري شرتوني](#)، أو جهة الاتصال المعتادة في ديلويت.

الزكاة والضريبة والجمارك تنشر النسخة الإنجليزية من الدليل المبسط لمبادرة الإعفاء من الغرامات

نشرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في المملكة [النسخة الإنجليزية](#) من الدليل المبسط لمبادرة الإعفاء من الغرامات، والتي تمّ الإعلان عنها سابقاً في هذا الشهر، علماً بأنّ [النسخة العربية](#) من الدليل المذكور كانت قد صدرت في وقت سابق.

وعليه، يمكن لجميع دافعي الضرائب الاستفادة من الإعفاء الضريبي خلال الأشهر الستة والتي تبدأ اعتباراً من 1 يونيو وحتى 30 نوفمبر 2022.

والجدير بالذكر أنّ الضرائب المشمولة بمبادرة الإعفاء تتضمن كلاً من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستقطاع وضريبة السلع الانتقائية وضريبة الدخل وضريبة التصرفات العقارية، مع العلم أنّ الرسوم الجمركية لا تندرج ضمن نطاق الإعفاء.

للحصول على تفاصيل الغرامات المؤهلة والإجراءات الواجب اتخاذها للاستفادة من مبادرة الإعفاء، يُرجى الاطلاع على [الإشعار](#) الصادر مؤخراً في هذا الشأن.

هذه النشرة مخّصّة لأغراض إعلامية فقط والى ينبغي أخذ المشورة بها، كما أنها ال تغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي تتناولها. لذلك، يُرجى عدم التصرّف بناءً على محتوياتها دون الحصول على مشورة رسمية في هذا الشأن.